كلية المعارف الجامعة

محاضرات في الماليـــــــة العامـــــــة

أ.د. نزار ذياب عساف

المرحلة الثانية

قسم العلوم المالية والمصرفية

الحسابات الختامية

تعد الحسابات الختامية خلاصة لحسابات معاملات الموازنة بكافة ابوابها وبنودها وتحديد المركز المالي للدولة ، ويجري ذلك عادة في نهاية كل سنة مالية ، والذي يشمل النفقات التي تم انفاقها اثناء السنة المالية المنتهية ، ولكون السلطة التشريعية هي التي اقرت الموازنة واجازتها فأنها ستكون مسؤولة عن الاطلاع على الحساب الختامي لأنه يعكس التنفيذ الفعلي للموازنة ، ومن حق هذه السلطة ان تتأكد من ان التخصيصات التي اقرتها في قانون الموازنة العامة قد تم تنفيذها فعلا وتحققت الاهداف التي وضعت من اجلها ، وتجدر الاشارة الى ان الهدف الاساس من الحساب الختامي هو التأكد من ان النفقات العامة التي تم تنفيذها حققت اقصى منفعة للمجتمع ، ولتحقيق هذا الغرض تقوم وزارة المالية بالتنسيق مع الوزارات الاخرى والدوائر غير المرتبطة بالوزارات بأعداد الحساب الختامي ليكون جاهز للمراجعة .

ويعرض الحساب الختامي بصور متعددة منها :

- العرض التفصيلي الذي يتضمن عرض نفقات الدولة وايراداتها بشكل مفصل ، وحسب هيكل الموازنة بأبوابها وبنودها وفقراتها ،وهذا النوع من العرض يتيح وييسر عملية التتبع والتحليل لمدى التزام الادارات الحكومية المختلفة بالتخصيصات التي تم تحديدها في الموازنة لكل دائرة من تلك الدوائر ، وهو يقدم بهذه الطريقة التفصيلية عرضا وافيا ودقيقا لماتم تنفيذه من الموازنة العامة امام السلطة التشريعية .
- العرض الاداري ويعتمد هذا العرض على ماتضمنه التصنيف الاداري للنفقات العامة في الموازنة العامة .
- العرض النوعي وتعتمد هذه الطريقة على تجميع النفقات العامة حسب تكرار انواعها في حساب واحد.
- العرض الوظيفي وهي طريقة عرض النفقات العامة بتجميعها حسب طبيعة الخدمات العامة التي توجهت اليها تلك النفقات واشبعتها .
- العرض الجغرافي تعتمد هذه الطريقة على تجميع بيانات النفقات او الايرادات حسب المناطق الجغرافية التي خصصت اليها .
- العرض النسبي تتركز هذه الطريقة في عرض النتائج المتحققة بشكل نسب مئوية دون استخدام الارقام .
- العرض البياني ويعتمد هذا النوع من العرض على استخدام الرسوم البيانية في العرض والتوضيح .

عجز الموازنة

سبق وان تمت الاشارة الى ان الدولة لكي تؤدي دورها في المجتمع ينبغي عليها ان تقدر النفقات اللازمة لأداء هذا الدور الذي يتجسد في اشباع الحاجات العامة، ولا يخفى ان هذه الحاجات توسعت مع تطور دور الدولة فأصبحت كثيرة ومتنوعة ومتجددة ،وازاء ذلك لابد ان تقوم الدول في البحث عن مصادر لتمويل النفقات اللازمة لاشباع هذه الحاجات ، اي ان من مسؤولية الدولة ان تقدر بالمقابل الايرادات التي يستلزم تحضيرها لتمويل النفقات العامة ، وهذا يعني ان هناك عملية مقابلة بين نفقات عامة مقدرة وايرادات عامة مقدرة ولكل سنة مالية ، وهذا التقدير يتم بطبيعة الحال في ضوء الأهداف التي تسعى الحكومة الى تحقيقها على وفق فلسفة ادارة الدولة المعنية ، وهو ما يسمى بالموازنة العامة التي تحدثنا عنها في الصفحات السابقة ، ومن هذا المنطلق لا تعد الموازنة مجرد اداة محاسبية او ارقام مجردة ، بل هي وسيلة الدولة لتحقيق اهداف معينة وهي وثيقة ذات صلة قوية بالأقتصاد القومي وهي ايضا عبارة عن برامج عمل وخطط تترجم الدولة من خلالها سياساتها المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهي كذلك وسيلة الدولة في ادارة المال العام.

ومع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي واتساعه ومع تزايد وظائفها ومسؤلياتها ، وفي الوقت الذي اصبحت ايراداتها العامة لا تتمكن من تغطية نفقاتها بالكامل ، اتجه العجز في الموازنة العامة نحو التزايد ، ووصل الى مستويات خطيرة في بعض الحالات ، واصبحت له تبعات وضغوط على النشاط الاقتصادي واثار سلبية اجتماعية وسياسية مختلفة ، ومماتجدر الاشارة اليه ان عجز الموازنة تعاني منه مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامية ، واصبح من السمات الرئيسة للمالية العامة في معظم دول العالم .
وتتلخص فكرة العجز في تجاوز اجمالي النفقات العامة لاجمالي الايرادات العامة،اي ان الايرادات العامة لاتفي ولاتستطيع أن تمول النفقات العامة ، وعجز الموازنة يعد مؤشرا هاما يكشف عن مدى مايتمتع به الاقتصاد المعني من صحة وقوة ، وبمثابة انذار لكل من الحكومة والمستثمرين بأن الاقتصاد يعاني من مشاكل وربما يتعرض الى ازمة خطيرة .

أسباب عجز الموازنة

سبق وان تم الاشارة الى ان الدول المتقدمة والنامية تعاني من عجز الموازنة ، وأن اختلفت بعض الاسباب وذلك لعدم مواكبة الايرادات العامة للنمو في النفقات العامة فضلا عن تزايد الضغوط التضخمية وتزايد اعباء الديون ، وعموما يمكن القول ان من الاسباب التي تظهر عجز الموازنة وتؤدي الى تفاقمها في معظم الدول النامية هي :

1- تباطؤ النمو الاقتصادي
2- الانفاق الحكومي الكبير في مجالات مختلفة وبخاصة الانفاق العسكري وشراء المستلزمات السلعية والخدمات .
3- اعتماد بعض الدول سياسة التمويل بالعجز .
4- زيادة خدمة فوائد الديون العامة .
5- ضعف النظام الضريبي وعدم مواكبته للوضع الاقتصادي .
6- تدهور القوة الشرائية للعملات المحلية لهذه الدول ، وتزايد الضغوط التضخمية .

وفي مجال الحلول والمعالجات لعجز الموازنة العامة هناك رؤيتين احدهما خارجية والاخرى داخلية :

اولا) الرؤية الخارجية – رؤية (وصفة) صندوق النقد الدولي وتتمحور في النقاط الاتية :
1- تجميد الاجور والتعينات ورفع التزام الدولة بالتوظيف .
2- الغاء جزئي او كلي للدعم الحكومي بأشكاله كافة .
3- ابتعاد الدولة عن الاستثمار في المجالات التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها .
4- تخفيض بعض النفقات التحويلية الاجتماعية.
5- رفع الدعم عن المحروقات .
6- اعادة النظر في الانظمة الضريبية .
7- خصخصة القطاع العام وبيع ممتلكاته للقطاع الخاص .
8- وضع حد للأئتمان المصرفي المسموح به للحكومة .

ثانيا) الرؤية الداخلية من منظور تنموي وتتمحور في النقاط الاتية :
1- تحديد مستويات الانفاق التشغيلي والاستثماري بالشكل الذي ينسجم مع متطلبات الانضباط المالي .
2- تنويع الاقتصاد وتنمية موارد الدولة باستخدام الوسائل المتاحة .
3- ترشيد الانفاق العام وتأهيل النفقة العامة لتحقيق اقصى منفعة ممكنة .

4- اعتماد انتاجية النفقة كمعيار اساسي في تقييم وادجراج المشاريع والعقود في هيئات الحكومة كافة .
5- اصلاح النظام الضريبي على اسس واقعية واساليب جباية آمنة وكفوءة .
6- ايجاد ترابط كفوء وفاعل بين اهداف الموازنة العامة واهداف التنمية .

انواع العجز

1- العجز المنظم (المقصود)
ويحصل هذا النوع من العجز عندما يتعرض الاقتصاد الى ازمة كساد مثلا بسبب انخفاض الطلب الكلي نتيجة لتراجع القوة الشرائية .

2- العجز الهيكلي
يحصل العجز الهيكلي بسبب وجود خلل في هيكل الاقتصاد القومي ، تعجز الوسائل المالية عن حله او معالجته .

3- العجز الدوري
وهو العجز الذي يتكرر سنويا بشكل دوري

4- العجز المتراكم
وهو العجز الذي يحصل نتيجة لتراكم مسببات العجز سنويا نتيجة لعدم ايجاد الحلول الصحيحة للمعالجة في السنوات السابقة .

5- عجز الضعف
هو ذلك العجز الذي ينتج عن ضعف الادارة الحكومية وعدم قدرتها على تحقيق الايرادات اللازمة من جهة والقيام بأنفاق غير عقلاني .

6- عجز القوة
يحصل هذا النوع من العجز نتيجة لقيام الحكومة بتقديم مساعدات بصيغة اعانات اقتصادية بهدف رفع معدلات النمو في القطاعات الانتاجية .